

بن الكاتب عن النصارى بسبب النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم فيقتل هل يرثه اهل دينه ام المسلمون فاجاب انه
للمسلمين ليس على جهة الميراث لانه لا تورث بين اهل
ملتين ولكن لانهم من قبضة العهد هذا معنى
قوله واختصاره الباب الثالث في حكم من سب الله
تعالى وملئكته وانبيائه وكتبه وال النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وازواجه وصحبه لاختلاف ان سب الله
تعالى من المسلمين كما في حال الدم واختلف في استنابته
فقال ابن القاسم في المبسوط وفي كتاب بن سخون ومحمد
ورواه ابن القاسم عن مالك في كتابه سمع بن يحيى من
سب الله تعالى من المسلمين قتل ولم يستناب الا ان يكون
افتراء على الله بارئداه الى دينه وان به واظهره في استناب
وان لم يظهره لم يستناب وقال في المبسوطه مطرف وعبد
الملك مثله وقال الخزومي ومحمد بن مسلمة وابن ابي حازم
لا يقتل المسلم بالسب حتى يستناب وكذلك اليهودى

والنصارى فان تابوا قبل منهم وان لم يتوبوا قتلوا ولا بد
من الاستنابة وذلك كله كالردة وهو الذي حكاه القاضي
بن نصر عن المذهب وافق ابو محمد بن ابي زيد فيما حكى عنه
في رجل لعن رجلاه ولعن الله وقال بما اردت العين
الشيطان فزل لساني فقال يقتل بظاهر كفره ولا يقبل
عذره واما فيما بينه وبين الله فمغذور واختلف فقهاء
فرطبة في مسئلة هرون بن جيباخي عبد الملك الفقيه
وكان ضيق الصدرك كثيرا ليعلم وكان قد شهد عليه
بشهادات منها انه قال عند استغفاله من عرض لقب
في مرضى هذا ما ذا الوقت قلت ابا بكر وعمر لم استوجب هذا
كله فافق ابراهيم بن حسين ابن خالد بقتله وان مضى
قوله تجوز بالله تعالى وتظلم منه والتعريض فيه كالنصرح
وافق اخوه عبد الملك بن حبيب و ابراهيم بن حسين
بن عاصم وسعيد بن سليمان القاضي بطرح القتل
عنه الا ان القاضي رأى عليه الثقيل في الحسن والثقة